

اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الأربعاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فيروس اليونان

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

النظر في التقرير المتعلق بأعمال فريق الخبراء الحكوميين (تابع)

آلية الامتثال المنطبقة على الاتفاقية

هذا المحضر قابل للتصويب.

ينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل. كما ينبغي أن تعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى قسم تحرير الوثائق: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات هذا الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمَد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

تبادل عام للآراء (البند ٧ من جدول الأعمال) (تابع)

- ١- السيد أفرامشيف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) قال إن حكومته صدقت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على البروتوكولين الرابع والخامس وعلى التعديل الذي أدخل على المادة ١ من الاتفاقية، وهي خطوة نحو جعل جنوب شرق أوروبا منطقة صدقت جميع البلدان فيها على الاتفاقية وبروتوكولاتها.
- ٢- وأضاف أن الأفرقة المقدونية دمرت في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ وبمساعدة سخية من شركاء قطريين، ٩٥١ جهازاً غير منفجر من مخلفات الحرب. وقال إن حكومته ملتزمة بتدمير الذخائر غير المنفجرة المنتشرة في جميع أنحاء البلد وهي مستعدة للوفاء بجميع التزاماتها المترتبة على التصديق على البروتوكول الخامس، وهي تأمل بأن تقدم البلدان المانحة المساعدة اللازمة لذلك. وقد أسهمت الوثيقة الختامية للمؤتمر الأول للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الخامس، مساهمة كاملة في التنفيذ الفعال للبروتوكول، ولا سيما في استحداث آلية لتيسير التشاور والتعاون والمساعدة.
- ٣- السيد كاماشو (كولومبيا) قال إن الأوضاع الداخلية الراهنة في كولومبيا تحول دون قيام حكومته بالتصديق على البروتوكول الخامس الملحق بالاتفاقية. ومع ذلك، فإن قواتها المسلحة وغيرها من وكالات الدولة تقوم بكل ما في وسعها للحد من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب على المدنيين كما أنها تقوم بجمع المعلومات عن المناطق التي من المحتمل أن تكون قد تأثرت بها.
- ٤- وأضاف أن البروتوكول الخامس ينطبق في حالات ما بعد انتهاء النزاع، أي عندما يتوقف زرع هذه المتفجرات. ولكن الوضع مختلف في كولومبيا حيث إن الأوضاع الراهنة تحول دون امتثالها لما ستتعهد به من التزامات بموجب ذلك البروتوكول. ومن العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية عن ذلك هي أن القيود الداخلية في البلدان المانحة، المقرونة بتعقيد الأوضاع الداخلية، تحول دون وصول القوات المسلحة الكولومبية إلى موارد المساعدة الدولية، وسوف تكون هذه القوات مسؤولة في بادئ الأمر عن التعامل مع المتفجرات من مخلفات الحرب.
- ٥- وقد أدت نفس العوامل إلى منع كولومبيا من الانضمام إلى مبادرة الذخائر العنقودية.
- ٦- وتواصل كولومبيا تنفيذ خطة العمل الرامية إلى التشجيع على عالمية الاتفاقية وتعمل على بث الوعي بالاتفاقية في صفوف القوات المسلحة وفي دوائر الحكومة. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، قامت كولومبيا بتعديل تشريعها الجنائي لتحريم الألغام المضادة للأفراد واستخدام الأسلحة ووسائل الحرب غير المشروعة.
- ٧- السيد فوكسيفيتش (صربيا) قال إن صربيا نقلت أحكام الاتفاقية والبروتوكولات الأول والثاني والثالث والرابع إلى تشريعها الداخلي وشرعت في إجراء لاعتماد البروتوكول الخامس والتصديق عليه.

٨- وأضاف أن حظر الذخائر العنقودية هو في الوقت الراهن أحد أهم القضايا قيد النقاش في إطار الاتفاقية. وقد تأكدت العواقب غير المقبولة المترتبة على مثل هذه الأسلحة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم الوسائل الحالية للدبلوماسية المتعددة الأطراف لمنع استخدامها في المستقبل، وسوف يتحقق المنع الفعال على أفضل نحو من خلال وضع صك دولي ملزم قانوناً. وعلى الرغم التقدم الذي أحرز بالفعل بشأن هذا الموضوع، فإن أهم نتيجة ستحقق بصياغة معاهدة شاملة بشأن الذخائر العنقودية في نهاية عام ٢٠٠٨. وستقوم صربيا عن قريب باتخاذ قرار بشأن الإعلان عن وقف اختياري لاستخدام الذخائر العنقودية.

٩- وخلال نزاع عام ١٩٩٩، أُلقيت حوالي ١٠٨٠ قنبلة عنقودية تحتوي على ٣٥٠.٠٠٠ ذخيرة صغيرة على ٢١٩ موقع في البلد، ولذلك فإن لدى صربيا خيرة مباشرة بالقوة المدمرة لهذه الأسلحة ولا يزال شعبها يعاني من نتائج استخدامها لأن عدداً كبيراً من القنابل غير المنفجرة لا يزال موجوداً على أراضيها؛ وسيستغرق التخلص الكامل منها ما لا يقل عن ١٥ عاماً. وقد قدمت منظمة معاهدة حلف الشمال الأطلسي مؤخراً إلى حكومة صربيا خرائط مفصلة تحدد مواقع إلقاء القنابل العنقودية، حيث سيتم استخدامها من قبل مركز إزالة الألغام في تحديد مواقع الذخائر العنقودية غير المنفجرة ولا بد أن تساعد في التخفيف من العواقب الإنسانية الوخيمة.

١٠- وفي عام ٢٠٠٧، شاركت صربيا في مؤتمرات بشأن الذخائر العنقودية وعقدت مؤتمر الدول المتأثرة بالذخائر العنقودية لمناقشة الطريقة التي يمكن بها لمعاهدة جديدة أن تلبّي احتياجات البلدان المتأثرة. وقد تركزت المناقشة على مساعدة الضحايا، وإزالة الألغام والمساعدة والتعاون الدوليين.

١١- وتدعم صربيا عملية أوصلو وجميع الجهود المبذولة ضمن إطار الاتفاقية لوضع صك ملزم قانوناً، ولا سيما اقتراح الاتحاد الأوروبي لولاية تفاوضية بشأن الذخائر العنقودية.

١٢- السيد ماكبرايد (كندا) رحب بالمناقشة بشأن الامتثال للاتفاقية وبروتوكولاتها وإضفاء الصبغة العالمية عليها وأعرب عن تأييده لبرنامج الرعاية، الذي كان من دواعي سرور كندا أن قدمت الدعم المالي له في أوائل عام ٢٠٠٧. وفضلاً عن هذا، ولأن الدول الأطراف فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الألغام، باستثناء الألغام المضادة للأفراد، فقد أصدرت كندا و٢٤ دولة أخرى إعلاناً وطنياً بشأن الألغام المضادة للمركبات.

١٣- وأضاف أن أكثر مواضيع النقاش إلحاحاً وإثارة للجدل في اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة هو كيفية معالجة موضوع الذخائر العنقودية. ورحب بتوصية فريق الخبراء الحكوميين بأن يتخذ الاجتماع الحالي قراراً بشأن أفضل طريقة لمعالجة الأثر الإنساني المترتب على الذخائر العنقودية على سبيل الأولوية، وأعرب عن الرغبة في العمل من أجل التوصل إلى إجراء للتفاوض بشأن بروتوكول جديد يعالج الأثر الإنساني والإنمائي للذخائر العنقودية. كما أكد على الطبيعة التكميلية لعملية أوصلو ولعملية محتملة تنشأ في إطار الاتفاقية، مشيراً إلى أن العمليتين ستكفلان معاً مشاركة جميع الدول المنتجة والمستخدمة والمتأثرة والتصدي للأثر الإنساني المترتب على الذخائر العنقودية.

١٤- السيد لوليشكي (المغرب) قال إن المغرب صادقت، إلى جانب دول أخرى، على الاتفاقية لكي يتم وضع حد للآثار النفسية للحرب على السكان المدنيين وكانت تهدف بذلك إلى ضمان اعتماد الاتفاقية وبروتوكولاتها على المستوى العالمي. وقال إنه يشعر بالقلق لأن ٩٠ دولة عضواً في الأمم المتحدة لم تصادق بعد على الاتفاقية، ولأن عدداً أكثر من ذلك لم يصادق بعد على بروتوكولاتها. وأضاف أن فعالية الاتفاقية تعتمد على اعتمادها عالمياً، وينبغي ألا نألوا جهداً في تنفيذ خطة العمل التي وضعها المؤتمر الاستعراضي الثالث من أجل التشجيع على عالمية الاتفاقية. وينبغي أيضاً تعزيز الجوانب الإنسانية للاتفاقية وبروتوكولاتها.

١٥- وأكد من جديد دعم المغرب للولاية التفاوضية التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي وأكد أهمية البدء بمناقشة موضوع الذخائر العنقودية في هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وينبغي أن يكون مثل هذا النقاش شاملاً وبالتالي يساهم في تحقيق عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها. وفي هذا السياق، أيد نداء الأمين العام بالتفاوض دون تأخير لوضع صك ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية.

١٦- السيد لاوري (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام) قال إن عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام يركز على البروتوكولين الثاني والخامس المعدلين إلى جانب معاهدات أخرى ذات صلة. ورحب بقرار الأطراف السامية المتعاقدة في عام ٢٠٠٦ للنظر بصورة أكثر تحديداً في مسألة الذخائر العنقودية في ضوء أثرها على المدنيين خلال النزاعات وما بعدها. وكرر الأمل الذي أعرب عنه الأمين العام في أن يستجيب الاجتماع بصورة عاجلة وشاملة للمشاكل غير المقبولة التي تثيرها الذخائر العنقودية غير الدقيقة والمعطلة في معظم الأحيان. وينبغي لمثل هذه الاستجابة أن تتضمن أحكاماً تكفل احترام حقوق الناجين وغيرهم من الأشخاص المتأثرين بالذخائر العنقودية. وقال إنه يؤيد أيضاً الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول لكي تقوم فوراً بالتصدي لما يترتب على الذخائر العنقودية من آثار إنسانية مروعة وآثار على حقوق الإنسان والتنمية، من خلال وضع صك ملزم قانوناً بشأن الموضوع، ينص على إزالة هذه الذخائر، والتوعية بمخاطرها والأنشطة للتخفيف من المخاطر، ومساعدة الضحايا، والمساعدة والتعاون، وتدابير الامتثال والشفافية. ودعا الدول إلى اتخاذ تدابير داخلية لكي تقوم فوراً بتجميد استخدام ونقل جميع الذخائر العنقودية ريثما يتم اعتماد مثل هذه المعاهدة، واتخاذ إجراء لتعزيز القانون الدولي القائم المنطبق على الذخائر العنقودية.

١٧- السيد ناش (التحالف المناهض للذخائر العنقودية) قال إنه قد طال انتظار إجراء مناقشة بشأن الذخائر العنقودية في سياق اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة، ورحب بالاعتراف بالعواقب الإنسانية الخطيرة لاستخدام الذخائر العنقودية. وأرجع التركيز الجديد على الموضوع إلى التقدم المحرز في عملية أوصلو، التي جعلت بالإمكان التوصل إلى معاهدة عالمية ذات مغزى. وقد تجلّى اهتمام الجمهور بالموضوع في اليوم العالمي للعمل لحظر القنابل العنقودية الذي احتفل به مؤخراً حيث نظمت مناسبات في ٤٠ بلداً على نطاق العالم.

١٨- وقد تضمنت مبادرات التصدي للمشكلة في سياق عملية أوصلو مؤتمري ليما وبلغراد في عام ٢٠٠٧. وقد ساعد المؤتمر الإقليمي الأوروبي المعني بالذخائر العنقودية على تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي بعقد صك للذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨. وكانت عملية أوصلو فعالة بسبب الطريقة التي تناولت بها الحقائق على أرض الواقع. وعلى الرغم من المحادثات الكثيرة التي جرت في اجتماعات عقدت برعاية الاتفاقية بشأن الحاجة إلى تحقيق توازن بين الشواغل الإنسانية والمقتضيات العسكرية، فقد تغلبت الشواغل العسكرية على المقتضيات الإنسانية. وقد

استفادت عملية أوسلو من خبرة الأطراف المتأثرة مباشرة بالذخائر العنقودية. وينبغي أن ينتقل الاجتماع الحالي إلى مناقشة موضوع صك مقبل، حتى يتسنى وضع صك ملزم قانوناً في نهاية عام ٢٠٠٨. وختاماً، كرر النداءات الموجهة إلى الدول التي لم تعتمد حتى الآن وفقاً اختيارياً بشأن الذخائر العنقودية، بأن تبادر إلى ذلك.

النظر في التقرير المتعلق بأعمال فريق الخبراء الحكوميين (البند ١٠ من جدول الأعمال) (تابع)
(CCW/GGE/2007/3 و CCW/GGE/2007/WP.1 و 3)

١٩- السيد مانسفيلد (مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية) استرعى اهتمام المشاركين إلى مطبوع جديد عنوانه "دليل الذخائر العنقودية" تم إعداده بطلب من رئيس فريق الخبراء الحكوميين وأصدره مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بتمويل من ليتوانيا والمملكة المتحدة.

٢٠- وأوجز محتويات "الدليل" وقال إن هدف المركز هو دعم العمل الذي يجري على مستويات مختلفة للانتقال إلى إبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية؛ وفي هذا السياق اتبع "الدليل" نهجاً حيادياً وتقنياً وكان بغرض المساهمة في النقاش. وليس الغرض من "الدليل" استكمال القانون الدولي الحالي أو التوسع فيه.

٢١- السيد بيريرا غوميس (البرتغال) تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ والبلدان المشمولة بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وآيسلندا وليختنشتاين ومولدوفا، فقال إن موضوع الذخائر العنقودية ينبغي معالجته على وجه السرعة وبفعالية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي كان قد قدم إلى فريق الخبراء الحكوميين، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اقتراحاً مدرجاً في الوثيقة CCW/GGE/2007/WP.3، يتعلق بولاية تفاوضية بشأن الذخائر العنقودية، لكي يعتمد الاجتماع الحالي للأطراف السامية المتعاقدة. وكان غرضه من ذلك هو علاقة الاتفاقية بأمور تتعلق بالقانون الإنساني الدولي بوجه عام والشواغل الإنسانية المتعلقة بالذخائر العنقودية بوجه خاص. ويتمثل الهدف النهائي في إبرام صك ملزم قانوناً.

٢٢- ويعد الاقتراح نصاً متوازناً بدقة، ومرناً بما يكفي لاستيعاب درجات متفاوتة من الطموح. ويتسم الإطار الزمني المتوخى بالطموح، لكن الخبرة المتعلقة بالمفاوضات في إطار الاتفاقية أوضحت أن فقدان الإحساس بالاستعجال يمكن أن يضر بإجراء مفاوضات فعالة. وناشد جميع الدول الأطراف دعم اقتراح الاتحاد الأوروبي.

٢٣- السيدة بليستينا (كرواتيا) قالت إن خبرة بلدها المباشرة فيما يتعلق بآثار الذخائر العنقودية على السكان المدنيين، وعواقبها المستمرة بعد فترة طويلة من انتهاء العمليات العدائية، قد أدت إلى حفز وزارات حكومة كرواتيا على الشروع في عملية للإعلان عن وقف اختياري لإنتاج ونقل واستخدام الذخائر العنقودية التي تسبب في إلحاق أضرار غير مقبولة بالمدنيين.

٢٤- السيد بوريوسفاس (ليتوانيا) قال إنه إذا وافقت الدول الأطراف على الشروع في مفاوضات بشأن صك دولي ملزماً قانوناً، فيتعين عليها أن تراعي الدروس المستخلصة من تنفيذ صكوك أخرى للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاتفاقية نفسها وبروتوكولاتها، وأن تراعي المجال الأوسع للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٥- وفيما يتعلق بتدمير المخزونات، على سبيل المثال، وهو أمر ينبغي أن يكون أحد الالتزامات بموجب مثل هذا الصك، فإن ليتوانيا، بصفتها رئيساً مشاركاً للجنة الخبراء الدائمة المعنية بتدمير المخزونات بموجب اتفاقية أتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية، يساورها القلق لأن بعض الدول الأطراف في الاتفاقية تواجه صعوبات خطيرة في الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وينبغي للالتزامات المتعلقة بتدمير المخزونات أن تراعي القدرة على تدمير المخزونات بصورة مأمونة ودون إلحاق أضرار بالبيئة.

٢٦- السيد دراغانوف (بلغاريا) أثنى على الدول التي فرضت وقفاً اختيارياً أحادياً على استخدام الذخائر العنقودية. وقال إن بلغاريا تنوي القيام بنفس الشيء حتى يتم إعداد صك دولي ملزم قانوناً.

٢٧- السيد تاروي (اليابان) قال إن حكومته تؤيد الشروع في مفاوضات بشأن صك دولي يحقق التوازن بين المقتضيات الإنسانية والمقتضيات الأمنية، ويحظى بدعم البلدان الرئيسية المنتجة والحائزة للذخائر العنقودية. وينبغي أن تكون الولاية التفاوضية واقعية قدر المستطاع ولكن ينبغي للأطراف السامية المتعاقدة إعطاء الأولوية للتوصل إلى توافق في الآراء لكي يتم الشروع في المفاوضات في اجتماعها الحالي.

٢٨- السيد لوديكنيك (ألمانيا) قال إن موضوع الذخائر العنقودية هو موضوع يثير قلقاً ملحاً بالنسبة لألمانيا التي فرضت بالفعل حظراً على أربعة من أكثر الأنواع خطورة وهي في سبيلها للتخلص التدريجي من الأنواع الثلاثة المتبقية.

٢٩- ومع ذلك، فإن التدابير الوطنية غير كافية، وتناشد ألمانيا جميع الدول الأطراف دعم اقتراح الاتحاد الأوروبي المتعلق بولاية تفاوضية بشأن صك دولي. وقال إن الإطار الزمني المقترح ليس مفرطاً في طموحه، طالما توجد الإرادة السياسية اللازمة. وقد تم الانتهاء من قدر كبير من الأعمال التحضيرية. وقدمت ألمانيا بنفسها إلى فريق الخبراء الحكوميين في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، يرد في الوثيقة CCW/GGE/2007/WP.1. وهذا المشروع يمكن أن يصلح أساساً للتفاوض.

آلية الامتثال المنطبقة على الاتفاقية (البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٠- السيد بيريرا غوميس (البرتغال) تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ والبلدان المشمولة بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وآيسلندا وليختنشتاين ومولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي أيد في المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠٠٦، اعتماد آلية امتثال اتخذ قرار بشأنها (CCW/CONF.III/11 (Part II)، المرفق الثاني)، على الرغم من أنه كان يفضل اعتماد آلية أقوى. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتنفيذها بالكامل، وقال إنه يشجع جميع الدول الأطراف على تقديم تقرير بشأن الخطوات الوطنية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها (المرفق الثاني، الفقرة ٥) وتعيين خبراء وطنيين لكي يتم إدراج أسمائهم في قائمة الخبراء التي سيتم وضعها (المرفق الثاني، الفقرة ١٠). وقال إن الاستعراض المنتظم للوضع التشغيلي للاتفاقية وبروتوكولاتها هو إجراء هام وحدير بأن يدرج في جدول أعمال اجتماعات الدول الأطراف.

٣١- السيد لوديكنيك (ألمانيا) قال إنه سيكون ممثلاً لو قدمت الأمانة معلومات مستكملة عن الدول التي قدمت تقريراً بشأن الامتثال؛ وقال إن بلده كان من أول البلدان التي فعلت ذلك.

٣٢- السيد كولاروف (الأمين العام للاجتماع) قال إن الأمانة عممت مؤخراً ورقة إعلامية CCW/MSP/2007/INF.1، أدرجت فيها ٢٢ دولة طرفاً قامت بتقديم تقارير. وتم نشر جميع هذه التقارير في موقع اتفاقية الأسلحة التقليدية على الويب باستثناء تقرير واحد. كما استرعى الاهتمام إلى الوثيقة CCW/MSP/2007/INF.2، وهي تتضمن البلدان التي قدمت خبراء لإدراجهم في قائمة الخبراء.

٣٣- السيد كاهيلوأتو (فنلندا) قال إنه قد يكون من المفيد أن يقدم ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ملاحظات هذه اللجنة كمقدمة للبند قيد المناقشة.

٣٤- السيد ماريسكا (لجنة الصليب الأحمر الدولية) قال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية سلطت الضوء على مجالين رئيسيين للعمل في وثيقتها المعنونة "ملاحظات عن تنفيذ قرار اتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن آلية الامتثال" (CCW/MSP/2007/WP.1).

٣٥- وأضاف أن ورقة العمل تتناول أولاً التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها ولضمان الامتثال لأحكامها، مثل إدراج الاتفاقية في برامج وكتيبات للتدريب العسكري، وفي دورات أو وثائق موجهة إلى الجمهور المدني؛ وتشريعات وطنية لمنع وقوع الانتهاكات، ولا سيما تلك المتعلقة بالبروتوكول الثاني المعدل؛ ولوائح وسياسات أخرى تتعلق بالتنفيذ والامتثال.

٣٦- وثانياً، تركز ورقة العمل على آليات لاستعراض قانونية الأسلحة الجديدة. والبروتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧) الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ يتطلب بالفعل من كل دولة طرف تحديد ما إذا كان استخدام أي سلاح جديد أو طريقة حربية جديدة سيكون محظوراً بموجب القانون الدولي. وقد اعترفت الدول الأطراف في الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث (CCW/CONF.III/11 (Part II))، بأهمية مثل هذه الاستعراضات. وقال إنه بينما يدرك أن بعض الدول المشاركة في الاجتماع الحالي ليست أعضاء في البروتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧)، فإن أهميته واضحة، كما أن الاجتماع يتيح فرصة للدول التي لديها بالفعل مثل هذه الآليات الاستعراضية لكي تقدمها وتتقاسم الخبرات فيما بينها.

٣٧- السيد شارما (الهند) قال إن بلده يشعر بالارتياح إزاء آلية الامتثال التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي الثالث. وتقع على الدول الأطراف مسؤولية أولى للامتثال بالكامل للالتزامات بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الخمسة الملحق بها، والهند طرف فيها جميعاً. ونظراً لكمية العمل والوثائق التي ستولدها آلية الامتثال الجديدة، فإنه ينبغي إيلاء الاعتبار الجاد لتعزيز أمانة اتفاقية الأسلحة التقليدية. ولاحظ أن نموذج الإبلاغ الموحد واستمارة تسجيل الخبراء قد اعتمدت على أساس تجريبي، وهو يتطلع إلى وضع صيغة نهائية لها من خلال المناقشات التي يأمل بلده أن يقدم فيها إسهامات كبيرة.

٣٨- وقال إن الهند ترحب بالأفكار الهامة الواردة في ورقة عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية (CCW/MSP/2007/WP.1) وأعاد التأكيد على الحاجة إلى قيام البلدان بصورة فردية وجماعية على السواء بفحص قانونية الأسلحة التقليدية الجديدة والمتطورة.

٣٩- السيد بيتاور (الولايات المتحدة الأمريكية) رحب باقتراحات لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن تدابير التنفيذ. أما فيما يتعلق بالجال الثاني للعمل الذي أبرزته ورقة عمل لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن موقف حكومته هو أن الاستعراضات المتعلقة بقانونية الأسلحة الجديدة وإن كانت هامة وتقع على عاتق أي دولة تقوم باستحداث أو استخدام الأسلحة، فإن مثل هذه الاستعراضات ليس لها دور في اتفاقية الأسلحة التقليدية. فاستعراض قانونية الأسلحة الجديدة هو التزام أرساه البروتوكول الأول (١٩٧٧) الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ومع أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في البروتوكول، فقد أجرت استعراضات صارمة بمفردها وشاركت في اجتماعات دولية تم فيها مناقشة العملية. ومع ذلك، فإن هذا الموضوع لا ينبغي إدراجه في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها، التي لا تتضمن التزاماً عاماً باستعراض أسلحة جديدة؛ فقد تم في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية مناقشة الأسلحة على أساس كل حالة على حدة.

٤٠- السيد شين جيان (الصين) أيد قرار المؤتمر الاستعراضي الثالث إنشاء آلية للامتنال. وقال إن الصين منذ أن أصبحت طرفاً في الاتفاقية، قدمت المساعدة لتعزيز مصداقيتها وسلطتها وامتثلت لالتزاماتها، بما في ذلك تقديم تقرير وطني وأسماء خبراء. وأضاف أنها مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف المعنية ليس لتعزيز الوعي بالاتفاقية فحسب بل لتعزيز القدرات فيما بين الدول الأطراف، وكذلك لدعم إنشاء آلية امتثال فعالة.

٤١- وقال إن آلية الامتنال التي تستند إلى توافق الآراء من الأرجح أن تؤدي إلى تنفيذ فعال للاتفاقية وبروتوكولاتها، وينبغي، بالمثل، أن تنظم مبادئ المساواة وتوافق الآراء الخطوات المتخذة من أجل إنشائها. ولعله يمكن إدراج موضوع الامتنال كبند قائم في حد ذاته في جدول أعمال اتفاقية الأسلحة التقليدية بدلاً من التركيز عليه في اجتماع منفصل، ما لم تقرر غالبية الدول الأطراف خلاف ذلك في حال حدوث حرق خطير للاتفاقية. وسوف يكون من المفيد توضيح صياغة الأحكام التي تصف الإجراءات الواجب استخدامها للتنسيق والمشاورة وبناء التوافق في الآراء. وأخيراً، قال إن الغرض من تقارير الخبراء هو أن تكون هذه بمثابة مواد مرجعية للدول الأطراف وتكون ذات طبيعة استشارية. وبما أن هذه التقارير غير ملزمة قانوناً، فإنه ينبغي عدم إتاحتها لأطراف أخرى دون موافقة الطرف الذي قدمها.

٤٢- السيد مالوف (الاتحاد الروسي) قال إنه يؤيد موقف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استعراض قانونية الأسلحة الجديدة، وهو التزام بموجب البروتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧) لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وسيكون من غير المثمر نقل الموضوع إلى إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. وقال إنه يعتبر التقارير الوطنية بشأن الامتنال لها ما يبررها وهي مفيدة ولكن ينبغي تحليل الردود الواردة وعرضها بعد ذلك على شكل تقرير.

٤٣- السيد دوبيل (فرنسا) والسيد ونسلي (جنوب أفريقيا) قالوا إن بلديهما قدما أسماء خبراء لإدراجها في قائمة الخبراء ولكن لم يذكر أسم بلديهما في قائمة الدول الأطراف التي فعلت ذلك (CCW/MSP/2007/INF.2). ولاحظا أيضاً أن الوثيقة عمت باللغة الإنكليزية فقط.

٤٤- الرئيس أكد لممثلي فرنسا وجنوب أفريقيا إنه سيتم تصويب القائمة وأنه سيتم إصدارها بلغات أخرى غير الإنكليزية.